

مجلس الأمن

السنة الثانية والخمسون

مؤقت

الجلسة ٣٨٢٢

الأربعاء، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد سومافيا	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	البرتغال	السيد سواريس
	بولندا	السيد متوشفسكي
	جمهورية كوريا	السيد بارك
	السويد	السيد دالغرين
	الصين	السيد تشن هواصن
	غينيا - بيساو	السيد كابرال
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كوستاريكا	السيد كاريراس
	كينيا	السيد ماهوغو
	مصر	السيد العربي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون وستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ريتشاردسون
	اليابان	السيد أوادا

جدول الأعمال

الحالة في سيراليون

97-86180

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود في مستهل هذه الجلسة أن أنوه بحضور نائب وزير الشؤون الخارجية في كوستاريكا، السيد رودريغو كاريراس، حول طاولة المجلس. وبالنيابة عن المجلس أرحب به ترحيبا حارا.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بما أن هذه الجلسة أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر تشرين الأول/أكتوبر، أود أن أنتهز هذه الفرصة لأتوجه بالثناء، نيابة عن المجلس، إلى السيد بيل ريتشاردسون، الممثل الدائم للولايات المتحدة الأمريكية، على خدماته بوصفه رئيس مجلس الأمن خلال شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وإنني واثق بأنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء مجلس الأمن عندما أعرب عن عميق الامتنان للسفير ريتشاردسون على ما أظهره من مهارة دبلوماسية كبيرة ولطافة وروح إبداعية في إدارته أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم. وأود أن أشدد بشكل خاص على مبادرة الولايات المتحدة بعقد مناقشة مفتوحة حول أفريقيا، في الشهر الماضي، أعطت إطارا سياسيا لمناقشتنا اليوم.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في سيراليون

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي سيراليون ونيجيريا يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة دون الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد جونه (سيراليون) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد غمباري (نيجيريا) المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ومجلس الأمن يجتمع وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1997/777، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد في سياق المشاورات السابقة للمجلس.

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية: S/1997/776، رسالة مؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام؛ و S/1997/499، رسالة مؤرخة ٢٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها نص البيان الختامي الصادر عن اجتماع وزراء خارجية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن الحالة في سيراليون بتاريخ ٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٩٧؛ و S/1997/646، رسالة مؤرخة ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها نص البيان الذي أصدرته لجنة الأربعة المعنية بسيراليون التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٧؛ و S/1997/695، رسالة مؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لنيجيريا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها نص البلاغ الختامي الصادر عن مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعقود في أبوجا يومي ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧ والمقرر الخاص بالجزاءات المفروضة على الطغمة العسكرية الحاكمة في سيراليون الصادر عن مؤتمر القمة.

المتكلم الأول في قائمتي ممثل سيراليون، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد جونه (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر وفدي بالغ السرور أن يراكم، سيدي الرئيس، تتولون منصب الرئاسة. إن شيلي وسيراليون تتمتعان بعلاقات ودية جدا، وقد عرفتكم شخصيا طوال سنوات وهذه

المعرفة تجعلني أقدر مهاراتكم الدبلوماسية وكياستكم وخصالكم الإنسانية. ولهذا يسرني أن أكون هنا اليوم.

واسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكري العميق لممثل الولايات المتحدة على الطريقة التي أدار بها أنشطة المجلس في الشهر الماضي.

واسمحوا لي كذلك أن أقول إنني أود أن أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على موافقتهم على مشاركة وفدي في مداولات المجلس.

هذه هي المرة الأولى التي أحظى فيها بشرف مخاطبة مجلس الأمن. فطيلة أكثر من ربع قرن، عندما كنت موظفا في الأمانة العامة للأمم المتحدة، شاركت في أنشطة المجلس وشاهدت كيف عالج هذا المجلس عددا من الأزمات الدولية الحادة. ولذلك فإنني أشعر بالامتنان لأن المجلس قرر تخصيص هذا الوقت لدراسة المشكلة في سيراليون.

واسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لوفد المملكة المتحدة. فأنا أعلم أن إعداد مشروع القرار المعروض على المجلس قد بدأ في ظل رئاسة المملكة المتحدة.

ويذكرنا التاريخ بقوة، نحن أبناء سيراليون بأن جلالة الملكة فيكتوريا كانت تقول عن سيراليون إنها "سيراليون العريقة الوفية". واليوم يدرك أبناء سيراليون في كل مكان ويقدرون حقيقة أن المملكة المتحدة اليوم هي صديقتنا الوفية في ساعة المحنة هذه.

لا أعتقد أننا بحاجة إلى الإسهاب في الحديث عن محنة شعب سيراليون. فقد قدم الرئيس تيجان كاباه عرضا وافيا أمام الجمعية العامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر للأزمة القائمة في بلدي منذ وقوع الانقلاب. وفي الحقيقة إننا نرى أن جلسة مجلس الأمن هذه إنما هي استجابة لندائه إلى المجتمع الدولي بأن يهب لنجدة سيراليون.

لقد اطلعنا على مشروع القرار (S/1997/777) واسمحوا لي أن أتقدم بالشكر أيضا لزملائنا الأفارقة في مجلس الأمن لمساعدتهم على عقد جلسة اليوم. وأقول بكل صراحة إن مشروع القرار بصيغته الحالية يفوق توقعاتنا بكثير. ولهذا نتقدم لكم جميعا بالشكر.

وشاغلنا الآن هو إلى أي مدى ستأخذ العصبة الحاكمة العسكرية في فريتاون ما سيقرره المجلس بعد قليل على محمل الجد. لقد أبدت العصبة الحاكمة العسكرية قدرا كبيرا من الاستهتار في التعامل مع المجتمع الدولي. ولعل ذلك يرجع إلى أنهم واقعون منذ حدوث الانقلاب تحت تأثر سياسيين مشبوهين ومن يزعمون أنهم رجال دولة مخضرمون يضللونهم على طول الخط. وعلى سبيل المثال قيل لهم إن مجلس الأمن سيرفض توقيع الجزاءات التي طلبتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقيل لهم أيضا إن مجلس الأمن لن يطالب بإعادة تنصيب الحكومة الشرعية في سيراليون. لكني آمل أن يروا الحقيقة عندما يقرأون مشروع القرار الذي يوشك المجلس على اعتماده. إن اهتمامنا الرئيسي إذن هو أن تحترم العصبة الحاكمة الوزن المؤسسي لهذا المجلس.

ويعلم المجلس، كما أوضح رئيس بلادي، أننا لسنا متفائلين بالمحادثات. لقد أضعنا أربعة أشهر في محادثات مع العصبة الحاكمة العسكرية التي لم تبد أي استعداد للموافقة على استعادة الحكومة الشرعية في سيراليون. ونحن موقنون بأن مشروع القرار المعروض على المجلس، إذا ما اعتمد، ربما يشكل بداية جديدة - أو واقعا جديدا - يتبين لهم منه أن المجتمع الدولي جاد ويريد عودة الحكومة الشرعية.

هذا كل ما أود أن أقوله. ومرة أخرى أود أن أشكر كل الذين عملوا معنا بجد في الأسابيع والأيام الماضية. ليحدونا الأمل بأن مشروع القرار هذا، بعد اعتماده - إلى جانب المحادثات التي ستبدأ عما قريب - سيكون فاتحة لعهد جديد في سيراليون، عهد جديد، وعلى حد قول الرئيس كاباه، لا لتبادل الاتهامات بل للمصالحة. ونحن نعرف أن اكثيرا من المتمردين، على الرغم من أنهم ألحقوا ضررا بالغا ببلدنا، هم من أبناء سيراليون. ونحن نأمل في أن يأتي الوقت الذي نعمل فيه جميعا جنبا إلى جنب من أجل بناء سيراليون القوية المستقرة.

اسمحوا لي أن أنهي كلامي بأن أقول إن وفدي يوافق تماما على قول الأمين العام بأن ما ينطوي عليه الأمر في سيراليون هو بشكل جدي جدا مسألة مبدأ. حيث انتخبت حكومة من قبل الشعب بشكل قانوني. ويحدونا وطيد

الأمل في أن مجلس الأمن لن يسمح لهم بإحباط إرادة شعب سيراليون، بل إرادة المجتمع العالمي.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أشكر ممثل سيراليون على العبارات الرقيقة التي وجهها لي.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل نيجيريا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني عظيم الشرف أن أدعى للكلام أمام مجلس الأمن، ويسرني سرورا كبيرا أن أتواجد بين زملائي هنا مرة أخرى.

اليوم حققنا معلما أساسيا آخر في مجال التعاون المثمر بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الجهود الرامية لإيجاد حل لحالات الأزمة في منطقتنا دون الإقليمية.

منذ اندلاع الأزمة الحالية في سيراليون، بعد الإطاحة العنيفة بحكومة الرئيس أحمد تيجان كاباه في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧ من جانب قطاع من العسكريين في البلد، أجمع المجتمع الدولي على إدانة الانقلاب، وطالبت الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، طالبوا جميعا بتنحي العصبة الحاكمة العسكرية عن السلطة حتى يمكن استعادة الحكومة المنتخبة بطريقة ديمقراطية في سيراليون دونما إبطاء. ونلاحظ مع الارتياح أن هذا الموقف لم يتغير، ونحن نحث بقوة على أن يظل هذا الموقف المبدئي المتخذ من جانب مجلس الأمن دون تغيير.

إن الجولة المبدئية للمحادثات بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والعصبة الحاكمة، والرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة كانت مشجعة ومثمرة في آن معا. إلا أن المفاوضات انهارت في الجولة التالية بسبب المراوغة المتعمدة والأعمال التي تنم عن سوء النية من جانب العصبة الحاكمة حيث تراجع ممثلوها عن التزاماتهم السابقة. والأسوأ من ذلك أن النظام أعلن عن نيته البقاء في السلطة لمدة أربع سنوات. وقد تردت الحالة في سيراليون، التي كانت سيئة بالفعل عند وقوع الانقلاب، ترديا كبيرا منذ ذلك الحين.

ولا بد أن أعضاء المجلس أصبحوا يدركون الآن سياسة الأرض المحروقة التي تتبعها العصبة الحاكمة في سيراليون. وعلى الرغم من أن اللجنة المنبثقة عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمعنية بسيراليون استجابت لإشارات الجانب الآخر الجديدة والمضللة في كثير من الأحيان بشأن استئناف المفاوضات، فإن هذه الجهود لم تثمر حتى الآن بسبب استمرار تعنت العصبة الحاكمة. ومن الواضح أن العصبة الحاكمة لا تفكر على الإطلاق في رفاه شعب سيراليون.

وفي مواجهة هذه الحالة فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لم يعد أمامها من خيار سوى اعتماد مجموعة من التدابير في شكل جزاءات وفرض حظر كوسيلة للضغط على نظام الحكم في فريتاون حتى يدرك عدم جدوى موقفه ويقبل الدخول من جديد في حوار بناء مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا يكون من شأنه ضمان إعادة تنصيب حكومة الرئيس كاباه الشرعية في وقت مبكر.

وتسترشد القرارات والإجراءات التي اتخذتها الجماعة الاقتصادية لحل الأزمة في سيراليون بالاعتبارات الأساسية التالية:

أولا، إن الحالة في سيراليون تشكل تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين نظرا لاحتمال أن تؤدي إلى زعزعة الاستقرار في تلك المنطقة دون الإقليمية بأكملها.

ثانيا، إن المنطقة دون الإقليمية تريد تفادي اشتباك آخر مطول ومكلف، مع ما يصاحب ذلك من مشاكل ومآس إنسانية واسعة النطاق تحاكي تلك التي شهدناها في ليبريا.

ثالثا، بينما تنظر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذا الموضوع، لا غنى عن دعم وتأييد الأمم المتحدة. فالمنظمتان تعلمتا دروسا قيمة في ليبريا يمكن أن تطبق بشكل مفيد في حل هذه الأزمة. والرسالة يجب أن تكون واضحة تماما أمام العصبة الحاكمة في سيراليون بأنها معزولة تماما وأن مستقبلها قاتم.

ومثلما يعترف به مشروع القرار، فإن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي الهيئة الأقرب إلى الحالة على الأرض، وإن لديها أيضا آلية، في شكل فريق

الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الموجودة فعلا للقيام على نحو فعال برصد وتنفيذ أية تدابير يُتفق عليها، لذلك نرحب بأن أذن المجلس في الفقرة ٨ من مشروع القرار هذا لفريق الرصد بالاضطلاع بالمهام التي أوكلها إليه مؤتمر القمة الذي عقدته الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونؤكد مجددا مناشدتنا القوية إلى جميع أعضاء المجتمع الدولي أن يساعدوا فريق الرصد على القيام بتلك المهام عن طريق تزويده بالمساعدة السوقية والمعلومات الحيوية، إضافة إلى كفالة عدم قيام أية دولة عضو أو كيان بانتهاك التدابير المتخذة.

وعقب اعتماد مشروع القرار هذا، ووفاء بالالتزام الذي تعهد به وزير خارجيتي، الرئيس توم ايكيمي، عندما أطلع أعضاء المجلس على الحالة بتاريخ ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، تزمع لجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعنية بسيراليون عقد اجتماع لها في أبوجا بتاريخ ٩ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر من أجل وضع استراتيجيتها لاستئناف المفاوضات المتوقفة، في جملة أمور، وفي هذا الصدد، يحدونا الأمل في أن يعمل من لهم تأثير على نظام كوروما من أجل أن يحضر ممثلوه إلى مائدة المفاوضات الآن بحسن نية وبالتزام جديد بإيجاد حل سلمي للأزمة.

وأخيرا، اسمحوا لي، بالنيابة عن رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الجنرال ساني أباتشا، أن أشكر جميع أعضاء المجلس على النهج البناء الذي انتهجوه في النظر في مشروع القرار هذا. ونحن في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أردنا طبعا أن يتضمن النص اتخاذ تدابير اضافية وأشد صرامة. ومع ذلك، نعتبر مشروع القرار هذا تطورا إيجابيا، ونعتقد أن المهم هو إسماع الرسالة المتعلقة بالتصميم الدولي على إحلال النظام الدستوري والسلام في سيراليون بصوت عال وواضح إلى جميع المعنيين، ولا سيما العصبة الحاكمة. ونحن نرى أن مشروع القرار هذا الذي يوشك المجلس أن يعتمده يبعث على نحو واف بهذه الرسالة التي لا لبس فيها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أفهم أن المجلس على استعداد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه، وما لم أسمع اعتراضا، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأولئك الأعضاء في المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ماهوغو (كينيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): عندما أقدمت العصبة الحاكمة غير القانونية في فريتاون على الإطاحة على نحو عنيف ووحشي يوم ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٧ بالحكومة القانونية المنتخبة ديمقراطيا، حكومة فخامة الرئيس الحاج أحمد تيجان كاباه، انضمت كينيا إلى بقية أفريقيا والعالم في الإدانة التي لا لبس فيها لذلك العمل غير المقبول على الإطلاق. ولقد ذكرت هذه الإدانة بشكل لافت للنظر في مؤتمر القمة الثالث والثلاثين لمنظمة الوحدة الأفريقية المعقود في هراري، زمبابوي، في الفترة من ٢ إلى ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧. ونحن في المجلس تصرفنا بالفعل عن طريق إصدار بيان رئاسي أعقبناه بإدانة أشد صرامة بتاريخ ١١ تموز/يوليه ١٩٩٧ و ٦ آب/أغسطس ١٩٩٧.

لقد كانت أفريقيا تقول، والمجتمع الدولي يؤيد قولها الواضح، أن الانقلابات العسكرية التي تطيح بالحكومات المنتخبة ديمقراطيا لم تعد مقبولة. فلا مراوغة ولا تسوية في ذلك، وفيما نحن نتكلم اليوم، لم تُقدم أية دولة في العالم على الاعتراف بهذا النظام، والحقيقة أن المزيد من الأصوات تُسمع في جميع أنحاء العالم مؤكدة المرة تلو الأخرى هذا الموقف المتحد ضد العصبة الحاكمة غير القانونية في فريتاون. ويجب ألا تحظى هذه العصبة الحاكمة غير القانونية بأي نوع من الدعم. وفي هذا الصدد، تقدر كينيا وتؤيد بشدة موقف الأمين العام الوارد في رسالته المؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ والتي يقول فيها:

"إن ما ينطوي عليه الأمر هو مسألة كبرى تتعلق بالمبدأ، وهي أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إرساء الحكم الديمقراطي، القائم على أساس القانون واحترام حقوق الإنسان، يجب ألا تحبطها انقلابات غير شرعية". (S/1997/776، ص ٢)

إن الجهود الرائعة التي تبذلها حاليا الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا عن طريق لجنة الخمسة التابعة لها، أي نيجيريا وهي رئيسة اللجنة، وغانا وغينيا وكوت ديفوار وليبريا، انطلقت بحسن نية في محاولة

منها للتفاوض من أجل إيجاد مخرج للعصبة الحاكمة غير القانونية للتخلي عن السلطة بصورة سلمية. وهذه الجهود هي جهود مركزة ومتضافرة. وهي، قبل كل شيء، تُجرى بحسن نية. ولقد قال زعماء الانقلاب إنهم يريدون التفاوض، ولكن بسبب ما يتصفون به من جشع ونفاق راوغوا وسعوا إلى شراء الوقت بغية تعزيز قبضتهم غير القانونية على السلطة. إنهم غير صادقين وشكاكون. حتى أن العصبة الحاكمة غير القانونية حاولت أن تقسم المجتمع الدولي، ونحن نقف لها بالمرصاد ونرفض تشككها رفضا كاملا.

إن وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في كينيا، الأونرابل ستيفن كالونزو موسيوكو، ذكر أمام الجمعية العامة أمس في بيان له بالمناشدة التي أطلقها الرئيس تيجان كاباه طالبا المساعدة من على ذلك المنبر بالذات بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧. واليوم، نردد المناشدة نفسها وندعم على نحو لا لبس فيه المبادرة الإقليمية التي جاءت في الوقت المناسب. وكينيا، بوصفها بلدا استخدم باستمرار المبادرات الإقليمية لحل المشاكل الإقليمية، تعتقد أنه مهما شددت على هذا الجهد لا يمكن أن تشدد بما فيه الكفاية. فهذه المساعدة هي مساعدة أفريقية مدعومة بصورة تعاونية وصلبة من المجتمع الدولي. ويسرنا أن نلاحظ أن هذا المجلس يعرب عن تأييده وتقديره الكاملين لجهود الوساطة التي تبذلها أفريقيا.

ولا يسع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تساعد في التنفيذ المخلص لهذا القرار الصادر عن مجلس الأمن دون تلقيها مساعدة مالية راسخة من المجتمع الدولي. لذلك، فإن مشروع القرار يحث جميع الدول على توفير الدعم التقني والسوقي لها.

ونحن على يقين، إذ نتطلع إلى الأمام، بأن مشروع القرار هذا سيكون أداة مفيدة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما تواصل جهود الوساطة التي تبذلها. وعندما يعاد تنصيب الرئيس كاباه في فريتاون نتطلع إلى التنفيذ العاجل والمخلص لاتفاق أبيدجان بروح من المصالحة وحسن النية لجميع شعب سيراليون. ونحن، من جهتنا، سنواصل مع الآخرين دعم هذا الجهد الذي يبذل في فترة ما بعد الصراع من أجل بناء السلام، آملين أن يكون فيهم مجموعة "أصدقاء سيراليون" التي نرغب في المشاركة فيها.

واليوم، فإن المجتمع الدولي إذ يعيد تأكيد التزامه بالديمقراطية، سيفرض جزاءات على العصبة الحاكمة غير القانونية. وستدخل الجزاءات حيز النفاذ فورا وستُرفع حالما تتخلى العصبة الحاكمة عن السلطة وتستعيد حكومة الرئيس كاباه الديمقراطية مكانها الحقيقي. فهي جزاءات مستهدفة، وبرأيي مدروسة جيدا، وتأخذ في عين الاعتبار الهام الاعتبارات الإنسانية للسكان الأبرياء في سيراليون. ومن البديهي أن نشعر بالقلق إزاء الآثار الإضافية التي تترتب على هذه الجزاءات، ولكننا نعتقد أن هذا الضغط ضروري ومدروس جيدا من جانب المجتمع الدولي لإزاحة العصبة الحاكمة غير القانونية في فريتاون.

لجميع الأسباب التي تقدم ذكرها، ستصوت كينيا لصالح مشروع القرار. ونتقدم بالشكر إلى جميع أولئك الأعضاء في المجلس الذين عملوا عملا دؤوبا من أجل كفالة إحراز هذه النتيجة، ونطلب إلى المجتمع الدولي بأسره أن ينفذ بصدق أحكام مشروع القرار هذا. إن تصميمنا ثابت، وصوتنا متحد ومدو، فهذه العصبة الحاكمة يجب أن تذهب.

السيد ديجاميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سيصوت الوفد الفرنسي لصالح مشروع القرار بشأن سيراليون المعروض على مجلس الأمن.

فهذا المشروع يعرب عن مساندة الأمم المتحدة لجهود أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي ترمي الى التوصل، عن طريق التفاوض، الى الاستعادة السلمية للنظام الدستوري وعودة الحكومة المنتخبة بشكل ديمقراطي. وتلك الجهود عرضت مؤخرا على أعضاء المجلس وشرحها لهم وزراء خارجية دول اللجنة الخماسية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وهذه المبادرات الإقليمية مثلما أشار الأمين العام في رسالته الى المجلس (S/1997/776) عن هذا الموضوع، جزء من جهود المجتمع الدولي لصالح الديمقراطية القائمة على حكم القانون واحترام حقوق الإنسان. وهذا المجهود يستحق دعمنا.

وقد أبلغتنا الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأنها سعت وستستمر في سعيها الى التفاوض مع مديري الانقلاب في سيراليون. إلا أن مديري الانقلاب رفضوا حتى الآن الدخول في المفاوضات بحسن

نية، ولذلك قررت دول المنطقة ممارسة الضغط عليهم في شكل جزاءات اقتصادية. وكما أشار الأمين العام ينبغي النظر الى الجزاءات باعتبارها تدابير تهدف الى تعزيز الحل السلمي للأزمة. وينبغي ألا تؤدي الى تدهور الحالة الإنسانية لأهالي سيراليون الذين تضرروا بشدة من بلايا الانقلاب. وقد أوضح الوزراء الأعضاء في اللجنة الخماسية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أنهم على وعي تام بهذا المطلب. ومن المهم في هذا السياق أن ينشأ حوار بين بلدانهم وإدارة الشؤون الإنسانية بأمانة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمنتجات والإمدادات المستثناة من الحظر الإقليمي، وكذلك آليات لرصد الحالة الإنسانية في سيراليون.

وينص مشروع القرار الذي يستعد المجلس للتصويت عليه على فرض جزاءات. وهذه التدابير لها هدف مماثل للجهود الإقليمية، وهو الاستعادة السريعة للحكومة الديمقراطية والنظام الدستوري. وقد حددت الجزاءات بحيث يمكن الحد من الآثار الإنسانية الواقعة على السكان. فهي تشمل فقط تنقل أعضاء العصبة الحاكمة وعائلاتهم، وكذلك إمدادات الأسلحة والنفط. وهناك استثناءات، بصفة خاصة للأغراض الإنسانية. وسيتعين على اللجنة المنشأة بموجب القرار ضمان حماية هذه الاستثناءات لشعب البلد من التضرر من الحظر.

ويأذن مشروع القرار للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بكفالة التنفيذ الدقيق على حدود سيراليون لتدابير الحظر المتعلقة بتوريد الأسلحة والنفط، التي يقررها المجلس. وتنعكس في هذا الحكم علاقة الثقة التي نشأت بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهي علاقة صاغها التعاون الناجح في ليبريا وعززتها جهود وزراء خارجية الجماعية الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ليشرحوا لأعضاء مجلس الأمن مرمى أعمالهم. وبالتالي فإن هذا الإذن استثنائي بطبيعته، ولكنه مشروع بحكم التجربة الماضية للتعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ولذلك فإننا نضع ثقتنا في أن يضطلع أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتنفيذ المهمة التي أوكلت اليهم على النحو المطلوب.

ويأمل وفد فرنسا أن تستعاد الديمقراطية قريبا في سيراليون، وأن يتسنى في وقت قريب رفع الجزاءات التي يقررها المجلس. ويحتوي مشروع القرار على معايير محددة جيدا لرفع الجزاءات، وينص على إجراء استعراض شامل للحالة بعد مرور ستة أشهر من بداية تطبيق الجزاءات. وهذه الأحكام تجعل من الممكن أن يُستهدف تجنب التمديد غير المحدد للجزاءات، والذي يمكن أن يضر بحياة الناس المعنيين. ومن رأي فرنسا أن القرارات الدورية للمجلس بشأن الجزاءات من شأنها أن تكون أفضل وسيلة لتحقيق هذا الهدف، ويشاركها العديد من أعضاء الأمم المتحدة هذا الرأي.

وقبل أن أختتم، يود وفدي أن يعرب عن قلقه إزاء الآثار الناتجة عن الحالة في سيراليون على الدول المجاورة. فهذه الدول تستقبل أعدادا كبيرة جدا من اللاجئين، وهي تفعل ذلك وفقا لتقاليد حسن الضيافة الأفريقية. وتفعله دون إنشاء مخيمات؛ فتفتح في كرم أبواب مدنها ومواردها لهؤلاء اللاجئين. إلا أن ذلك، وأكرر، يتسبب في نتائج اقتصادية خطيرة للدول الأفريقية المجاورة. ومن الصواب في ظل هذه الظروف أن ترغب الأمم المتحدة ودولها الأعضاء في تقديم دعم ملموس لهذه الدول. ومشروع القرار يصدر نداء في هذا الصدد موجها الى الدول والمنظمات الدولية، وكذلك الى المؤسسات المالية. ونتوقع في المستقبل تقارير من الأمين العام عن تنفيذ القرار توضح بالتفصيل مدى استجابة الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية لهذا النداء. ونأمل بجد أن يتسنى لنا تأكيد ما إذا كان الاهتمام المتعلق بالبلدان المتضررة من آثار تدفقات اللاجئين قد ترجم الى مساعدة ملموسة.

وقبل أن أختتم، أود أن أعرب، بطبيعة الحال، عن تهانئي لكم، سيدي الرئيس، وأن أشكر على وجه الخصوص رئيس المجلس الشهر الماضي، على الطريقة الممتازة التي تمكن بها مجلس الأمن من الاضطلاع بمسؤولياته خلال شهر أيلول/سبتمبر.

السير جون وستون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل ١٩ شهرا أجريت انتخابات ديمقراطية في سيراليون أسفرت عن انتخاب أحمد تيجان كاباه رئيسا للجمهورية. وبعد مضي ثمانية شهور وقعت في أبيدجان حكومة سيراليون بقيادة الرئيس كاباه مع الجبهة الثورية المتحدة لسيراليون على اتفاق أبيدجان للسلام. وبشَّر التوقيع على ذلك الاتفاق للسلام بانقضاء خمس سنوات من الحرب الأهلية، وبسنوح فرصة لشعب

سيراليون ليتطلع الى عهد من السلم والاستقرار يمكن فيه للتنمية التي يحتاجها البلد بشدة أن تضرب بجذورها.

وكانت الأمم المتحدة، بوصفها ضامنا أخلاقيا للاتفاق، قد شاركت بفعالية في عملية السلام. وعمل مجلس الأمن على استكشاف وسائل يمكن أن يساعد بها في تنفيذ الاتفاق. ولكن بصورة فاجعة لشعب سيراليون، تعرضت عملية السلام لانتكاسة خطيرة عندما رفضت الجبهة الثورية المتحدة التعاون مع مقترحات الأمم المتحدة لإنشاء قوة مراقبة عسكرية. وفي أيار/مايو ١٩٩٧ وقع انقلاب عسكري أطاح بحكومة الرئيس كاباه.

والمملكة المتحدة التي ساعدت في تنظيم الانتخابات في آذار/مارس ١٩٩٦، ارتاعت لذلك الانعطاف في مسار الأحداث. وقد انضممنا الى الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية وبقية المجتمع الدولي في الإدانة القاطعة لاستيلاء الرائد كورومه وأعوانه على السلطة. فلا يمكن للمجتمع الدولي أن يسكت على انقلاب استبدادي وغير دستوري على حكومة منتخبة ديمقراطيا. ومن حق الشعب السيراليوني أن يتوقع احترام دستوره وحكم القانون ونتائج الانتخابات الحرة والنزيهة.

وتشيد المملكة المتحدة بالجهود المخلصة لبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لا سيما لجنة وزراء الخارجية الخمسة، المبذولة للتوصل الى حل سلمي لهذه الأزمة.

وللأسف، فإن مساعيها للتفاوض مع العصبة العسكرية الحاكمة كي تتنازل عن السلطة طواعية أحبطت بسبب تعنت العصبة وافتقارها إلى حسن النية.

وقبل أسبوعين لا غير، في هذه القاعة، قام العديد من أعضاء المجلس، فضلا عن رئيس منظمة الوحدة الأفريقية وأمينها العام، بتوجيه اهتمام خاص إلى أهمية المبادرات الإقليمية في التعامل مع مهددات السلم والأمن في المنطقة. ويوفر مشروع القرار المعروض على المجلس اليوم دعما عمليا للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

إن مجلس الأمن، بفرضه حظرا دوليا على الأسلحة والنفط على العصبة الحاكمة، وبتقييد منح تأشيرات الدخول لأعضائها، سيوضح للنظام غير الشرعي في فريتاون أن المجتمع الدولي بأسره ملتزم بإحباط الانقلاب العسكري وإعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا. ونحن نؤيد مشروع القرار تأييدا كاملا.

السيد متوشفسكي (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ما فتئ مجلس الأمن يشارك منذ وقت طويل في رصد الحالة في سيراليون ومعالجتها، يدفعه في ذلك الانشغال الشديد بسبب استمرار انعدام السلام والاستقرار في ذلك البلد وكذلك الأمل المتولد عن تقدم سيراليون الدؤوب نحو الديمقراطية الدستورية. وقد رحب المجلس بالانتخابات الديمقراطية الناجحة التي نظمت العام الماضي في سيراليون بوصفها معلما بارزا في التحول السلمي في ذلك البلد الأفريقي الغربي نحو الحكم المدني. وقد اعتبرت تلك الانتخابات مثالا قيما على سيادة الديمقراطية على العنف والشقاق في أفريقيا.

وعلى نحو مماثل، أقر المجلس بالأهمية البالغة لاتفاق سلام أبيدجان، الذي وقعته حكومة سيراليون والجبهة الثورية المتحدة، ليس فقط بسبب ما يبشر به من آفاق للمصالحة الوطنية وتعمير البلد الذي أنهكته الحرب، وإنما أيضا بوصفه تشجيعا لجهود السلام في أجزاء أخرى من أفريقيا. وقد بدا أن إبرام اتفاق السلام قد وضع البلد أخيرا على طريق الانتعاش.

والانقلاب العسكري الذي أطاح بالحكومة المنتخبة ديمقراطيا وبالنظام الدستوري في سيراليون أوائل هذا العام جاء بمثابة انتكاسة خطيرة لآفاق توطيد دعائم الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان في ذلك البلد.

وقد قام مجلس الأمن، ومعه ممثلون آخرون للمجتمع الدولي، بما في ذلك الأمين العام ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والكمنولث بإدانة الانقلاب والإعراب عن الأسف الشديد بسبب تصرفات العصبة العسكرية الحاكمة التي استولت على السلطة بطريقة غير شرعية في سيراليون. كما قام المجلس، وهو يشعر بالانشغال البالغ من تفاقم الأزمة في سيراليون، التي تهدد الأمن والاستقرار في المنطقة بأكملها، بالدعوة مرات عديدة إلى الإعادة غير المشروطة للحكومة المنتخبة ديمقراطيا وللنظام

الدستوري في ذلك البلد. كذلك أيد المجلس الجهود الإقليمية الدؤوبة، لا سيما جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الرامية إلى بلوغ هذه الأهداف. وللأسف، لا تزال تلك الأهداف حتى الآن بعيدة المنال.

وإزاء الموقف المتعنت للعصبة العسكرية الحاكمة، التي رفضت التنازل عن السلطة، مما أدى إلى مزيد من التدهور في الحالة في البلد، الذي يندرج في فئة البلدان ذات مستوى المعيشة الأقل في العالم، وإلى تهديد السلم والأمن الإقليميين، يرى الوفد البولندي أن التدابير التي أوصت بها الجماعة الاقتصادية، والتي سيتخذها مجلس الأمن باعتماده لمشروع القرار الحالي، مناسبة لهدف الاستعادة السريعة لحكومة سيراليون المنتخبة ديمقراطيا.

إننا نؤيد العقوبات التي ستتخذ استجابة لطلب الدول الأفريقية، مع إدراكنا للمخاطر الممكنة المتعلقة باستخدام هذه التدابير، خاصة فيما يتصل بآثارها السلبية الممكنة على الحالة الإنسانية في سيراليون. وفي هذا السياق من الضروري أيضا أن يشمل نظام العقوبات المقترح جملة أمور أخرى منها آلية للإعفاءات على أسس إنسانية فيما يتعلق بالنفط والمنتجات النفطية، رهنا بالرصد الفعال لإيصالها. ويجدر التشديد أيضا على أن التدابير المقترحة في مشروع القرار - بما فيها الحظر الشامل على الأسلحة، الذي يوليه وفدي أهمية قصوى - ينبغي أن تستهدف العصبة العسكرية الحاكمة وممثليها استهدافا صارما.

وفي سياق أثر العقوبات على السكان المدنيين نود الإعراب عن ارتياحنا لكون اللجنة الخماسية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد أكدت لإدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة أنها لا تهدف من تطبيق نظام العقوبات الإقليمية الحالي للجماعة إعاقة عمليات الإغاثة الإنسانية في سيراليون.

ونحن نرى أن مجلس الأمن باعتماده مشروع القرار المعروض علينا سيرسل رسالة شديدة اللهجة بما يكفي إلى العصبة العسكرية الحاكمة حتى تنصاع لمطلب المجتمع الدولي بالتنحي عن السلطة والسماح بعودة النظام الديمقراطي في سيراليون.

إن فقرة مشروع القرار المتعلقة بإنفاذ التدابير التي ينص عليها المشروع تأذن للمنظمة الإقليمية - أي الجماعة الاقتصادية - بأن تكفل التنفيذ الدقيق لمقررات مجلس الأمن. ويحدونا أمل صادق في أن يسهم مشروع القرار هذا، بإنشائه آلية التنفيذ هذه، في حل الأزمة في سيراليون وينهي فورا معاناة شعبها، مما سيحول دون حدوث الآثار السلبية الممكنة بالنسبة للسلام والاستقرار في المنطقة بأسرها.

ووفقا لذلك، سيصوت الوفد البولندي مؤيدا مشروع القرار.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد مثل الانقلاب على الديمقراطية في سيراليون في أيار/مايو الماضي مصدرا دائما لانشغال المجتمع الدولي البالغ. وتدين جمهورية كوريا مرة ثانية الانقلاب العسكري في سيراليون، الذي أطاح بحكومة الرئيس كاباه الشرعية. وقد حرم الانقلاب شعب سيراليون من سلمه المحرز بعد معاناة شديدة والقائم على الديمقراطية وسيادة القانون. وينتابنا القلق بشأن مستقبل سيراليون، التي ساهمت فيها الأمم المتحدة بالكثير لمساعدة شعبها على إحلال السلم والديمقراطية في البلد. وهذا الانقلاب غير المقبول نجم عنه أثر خطير للغاية يهدد الاستقرار في المنطقة بأسرها بعكسه لاتجاه تيار الديمقراطية الجديد الذي يعم القارة الأفريقية. وهو يتسبب أيضا في معاناة لا تطاق للمدنيين الأبرياء. وقد تدهورت الحالة الإنسانية تدهورا حادا منذ حدوث الانقلاب، ويضع تدفق اللاجئين عبئا ثقيلا على كاهل البلدان المجاورة.

لقد بذل المجتمع الدولي جهودا حثيثة لإعادة الحكومة الشرعية في سيراليون. وأصدر مجلس الأمن عدة بيانات رئاسية تدين الانقلاب بشدة وتطالب بالإعادة الفورية للنظام الدستوري. كذلك تدخلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل هذه القضية بالتعاون مع الأمم المتحدة. إلا أن العصبة العسكرية الحاكمة، للأسف، لم تكتف بتحدي مناشدات المجتمع الدولي المتكررة، وإنما سعت بوضوح إلى التمرس في السلطة. ونظرا لهذه الظروف نرى أن الوقت قد حان لكي يتخذ المجتمع الدولي إجراءات أشد حزما ضد النظام اللاشرعي.

وفي هذا الصدد، نرحب بالمبادرة الإقليمية التي تقودها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لممارسة أقصى ضغط ممكن على العصبة الحاكمة عن طريق العقوبات. إننا، ونحن نؤيد ذلك الجهد الإقليمي، نرى أن من الضروري بنفس القدر إرسال إشارة واضحة للعصبة الحاكمة بأن المجتمع الدولي بأسره يقف بحزم وراء حكومة سيراليون الشرعية تحت رئاسة الرئيس المنتخب شعبيا، الحاج أحمد تيجان كاباه. ونعتقد أن فرض العقوبات على النحو المنصوص عليه في مشروع القرار المعروض علينا خيار لا بد منه للمساعدة على استعادة الحكومة الدستورية. ويرى وفدي أيضا أن مشروع القرار موجه جيدا بالنسبة لنطاق العقوبات التي ينص عليها وموزون حيث أنه يسمح بإعفاءات على أسس إنسانية. ومن ثم سنصوت مؤيدين له.

ويرى وفدي أن نظام العقوبات، حالما يأذن به المجلس، ينبغي أن ينفذ بطريقة ناجعة. وفي هذا الصدد نرحب بالتزام الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بأن تتولى مسؤولية أعمال الإنفاذ بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونحن نثق ثقة كاملة في الجماعة ونتوقع أن تضطلع بالمسؤولية المنوطة بها على نحو يساهم مساهمة إيجابية في الحل السلمي لأزمة سيراليون.

نعلم جميعا أن العقوبات أداة تستخدم للمساعدة على تحقيق أهداف سياسية محددة. وبالتالي، فإننا نعتقد بضرورة أن يبقى باب التفاوض مفتوحا أثناء ممارسة الضغط على العصبة الحاكمة عن طريق العقوبات.

ونتوقع من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تواصل تنسيقها الوثيق مع حكومة سيراليون الشرعية ومع هذا المجلس تحقيقا لهذا الغرض. ونتشاطر وجهة النظر بأنه ينبغي أن يستجيب مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية استجابة منسقة إزاء الصراعات، وهي وجهة نظر أيدتها الوفود العديدة في الاجتماع الوزاري الخاص المعقود في هذه القاعة قبل أسبوعين. ونرى أنه ينبغي الإشادة بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذا الصدد، إذ أنها تلتزم مرة أخرى التزاما تاما بحل الأزمة في سيراليون في أعقاب التدخل الناجح الذي جرى مؤخرا في ليبريا. ويحدونا خالص الأمل أن يعطي التدبير الذي نتخذه اليوم مثالا آخر على نجاح النهج المنسقة بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية في مواجهة حالات الأزمات في أفريقيا.

وختاما، نود مرة أخرى أن نذكر العصبة العسكرية في سيراليون، بأنها، حفاظا على مصلحة السلام والديمقراطية في بلدها، ينبغي لها أن توافق فورا على إعادة الحكومة الشرعية. وكما ورد على النحو المناسب في رسالة الأمين العام، التي رددها بقوة سفير سيراليون، إن ما يتعرض للخطر هنا هو قضية الديمقراطية النبيلة. ولذا نعتقد أن المجتمع الدولي ينبغي له أن يواصل وقوفه وقفة رجل واحد مبينا للعصبة الحاكمة بأنه لا تراجع عن هذا المبدأ.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): نضم تهانينا إلى عبارات التهنئة الموجهة إليكم، السيد الرئيس، على توليكم هذا المنصب، وأعرب عن امتناني للرئيس السابق.

إن الانقلاب العسكري الذي وقع في ٢٥ أيار/مايو في سيراليون أعاق التقدم الذي أحرزته سيراليون في سيرها على طريق التنمية الديمقراطية وحرّف مسار عملية السلام التي أنشئت بصعوبة بمساعدة بلدان المنطقة والمجتمع الدولي. لقد برز تهديد جديد للاستقرار في تلك المنطقة المضطربة أصلا.

ونظرا لأن من غير المقبول الإطاحة بالقوة بالحكومات المنتخبة ديمقراطيا، فإن الاتحاد الروسي أدان إدانة حاسمة مدبري الانقلاب وأيد بقوة مطالبة الدول الأفريقية باستعادة النظام الدستوري.

وإننا نشيد بالموقف المبدئي لأفريقيا تجاه هذه المسألة والجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبخاصة اللجنة الخماسية، لحسم الأزمة في سيراليون. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي لتحقيق هذا الهدف استخدام الوسائل السلمية أولا وقبل أي شيء. ونظرا للمشاركة النشطة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في حسم الأزمة في سيراليون، فإننا نولي أهمية خاصة لتعزيز التنسيق بين مجلس الأمن والمنظمة دون الإقليمية.

وفرضيتنا الرئيسية على وجه العموم هي أن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بشأن مسائل

تتصل بحفظ السلم والأمن ينبغي أن يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة وأن إجراءات الإنفاذ يجب أن لا تضطلع بها المنظمات الإقليمية دون ترخيص من المجلس. إن مشروع القرار يؤكد من جديد استعداد المجتمع الدولي لأن يدعم بنشاط جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل التوصل إلى تسوية سلمية للأزمة في سيراليون عن طريق جملة أمور منها المفاوضات مع جميع الأطراف. لقد تم توجيه رسالة واضحة إلى مدبري الانقلاب مؤداها أن لا مهرب لهم، وأنهم لن يجدوا مفرا سوى بالتخلي عن السلطة واتخاذ خطوات فورية لاستعادة الحكومة الشرعية والنظام الدستوري.

ووسائل الضغط القوية التي مارسها المجلس - أي حظر توريد الأسلحة والأعتدة العسكرية والنفط والمنتجات النفطية وفرض قيود على التأشيرات الممنوحة لزعماء الانقلاب - تم صقلها لتستهدف أهدافا محددة. ويسرنا اتخاذ مجلس الأمن، في هذه الحالة، تدابير احتياطية إضافية في محاولة للتقليل من أية آثار جانبية غير مقصودة للجزاءات، وبخاصة من أي أثر سلبي على الحالة الإنسانية. ونفترض أيضا أن البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمين العام للأمم المتحدة ولجنة الجزاءات سيقومون برصد الحالة في سيراليون بدقة وسيبلغون المجلس بصورة منتظمة بالأثر الذي تتركه الجزاءات على الحالة الإنسانية هناك.

وفي الوقت نفسه، لا يمكننا أن نخفي قلقنا من أن مشروع القرار لا يرسم إطارا زمنيا واضحا لتطبيق الجزاءات، مع أن هذا كان منصوصا عليه في الوثيقة المتعلقة بمشكلة الجزاءات التي تمت الموافقة عليها في قرار اعتمد بتوافق الآراء بشأن ملحق لخطة للسلام في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة. وهذه المسألة ذات أهمية استثنائية بالنسبة للأثر الفعال المترتب على سلوك الأطراف التي تستهدفها الجزاءات وكذلك بالنسبة للتعديلات المرحلية التي يرتئي المجلس إدخالها على التدابير المعتمدة في ضوء النتائج المتحققة.

ونحن مقتنعون بأن الهدف من الجزاءات ليس معاقبة الطرف الذي هدد السلم والأمن الدوليين، بل تغيير سلوك هذا الطرف. إن منطق وممارسة أنظمة الجزاءات اللانهائية ليس بوسعهما القيام بذلك من حيث المبدأ، وهما في رأينا يتركان آثارا ضارة.

وبالرغم من ذلك، ونظرا للاستعراض الدقيق للجزاءات خلال فترة ستة أشهر، كما يتوخى مشروع القرار، وبغية التكيف مع رغبات البلدان الأفريقية التي أكدت مرارا رغبتها في اعتماد القرار بسرعة وبالإجماع، يعرب الاتحاد الروسي عن استعداده، في هذه الحالة المحددة، لتوخي المرونة ولتأييد مشروع القرار هذا.

السيد كاريراس (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): السيد الرئيس، يشعر وفد بلدي بسرور خاص لرؤيتكم تترأسون مجلس الأمن هذا الشهر، ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنتوجه إليكم بالتهنئة مرة أخرى ولنؤكد لكم دعمنا لإدارتكم الناجحة لمداولاتنا.

في الإطار الأوسع للحالة العامة المعقدة في أفريقيا، قرر مجلس الأمن تكريس اهتمام خاص للحالة في جمهورية سيراليون، كجزء من جهود المجتمع الدولي طيلة السنوات الثلاث الماضية - من خلال الأمم المتحدة، وبالتنسيق مع منظمة الوحدة الأفريقية، والمنظمات دون الإقليمية وحكومات المنطقة - لإعادة الديمقراطية التعددية والتمثيلية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان والسلام والمصالحة الوطنية في هذا البلد.

أما والأمر كذلك، فإن النص المعروض علينا اليوم ليس نصا مرتجلا ولا هو نص يتطابق مع موقف غامض وتأملي؛ إنه دليل واضح على التزام محدد ومستمر قطعناه على أنفسنا ونتمسك به بحزم تجاه شعب سيراليون من أجل تعزيز العودة غير المشروطة والسريعة للوضع الديمقراطي المؤسسي في ذلك البلد.

ومشروع القرار الذي سنعتمده قريبا يعبر أيضا عن تطور مفاهيمي هام في مجلس الأمن بشأن اعتماد الجزاءات. وفي حالة سيراليون، ترى كوستاريكا أن المجلس اتبع المسار الصحيح للعمل في تحديد نموذج للجزاءات "الذكية" لمعاقبة سلطات العصبة الحاكمة وممارسة الضغط مع الحيلولة دون مواجهة السكان المدنيين صعوبات إنسانية أكبر.

ويرى وفدي أن هذا التعريف الجديد يمثل إشارة هامة وتأكيدا حسن التوقيت من جانب المجتمع الدولي يحدد مسؤولية الذين يتسببون من مواقعهم القيادية بقيام حالات تهدد السلم والأمن الدوليين.

وتثق كوستاريكا بأن مجتمع الأمم، وبخاصة منه هذا المجلس، سيتقيد بهذا التعريف السياسي والقانوني الجديد ويتفادى بالتالي تكرار وقوع حالات من النوع الذي تسبب في الماضي بإلحاق ضرر كبير بالأبرياء وضاعف من صعوبة تحقيق الأهداف.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على عنصرين في مشروع القرار نعتقد أن الرؤية الجديدة تتسم بهما. فمن ناحية، تقوم الجزاءات على فكرة أنها ليست غاية في حد ذاتها، ولكن وسيلة لتحقيق هدف، وأن فترة مبدئية مدتها ١٨٠ يوما قد وضعت لتطبيق تلك الجزاءات. ومن ناحية أخرى، فإنها تتيح للجنة الجزاءات نطاقا جديدا للعمل عن طريق تكليفها بوظائف هامة تهدف إلى تأمين توفير المساعدة الإنسانية.

وفي حالة سيراليون، كما في غيرها من الحالات في أفريقيا، نحن منشغلون بوجه خاص بالحالة الإنسانية للسكان المدنيين، وخاصة الـ ٠٠٠ ١٠٠ من الأشخاص المشردين واللاجئين الذين تسوء حالتهم الصحية وتغذيتهم يوميا. ومما يشغل بالنا بوجه خاص حالة الأطفال من السكان الذين تؤثر بهم الأوبئة ونود أن نوجه الانتباه بصورة خاصة إلى هذا. ونثق بأن المجتمع الدولي، عن طريق قنواته الرسمية ومنظماته الإنسانية سيهتم بهم جميعا. ويدلل التقرير الذي قدمه الأمين العام إلى المجلس عن هذه المسألة للنظر فيه، على تزايد خطورة الحالة، ويشكل مناشدة هامة إلى الدول الأعضاء. ويؤيد وفدي تأييدا كاملا الجهود التي تبذلها إدارة الشؤون الإنسانية بالتنسيق مع البلدان والمنظمات دون الإقليمية من أجل إنشاء آلية فعالة لتوزيع المساعدة الإنسانية.

وفي الختام، وكما قلنا خلال الاجتماع الوزاري الأخير لمجلس الأمن بصدد أفريقيا فإن الأزمات في أفريقيا تعزى إلى البنية الاقتصادية والاجتماعية المجحفة التي تدعم هذه الأزمات، ولا تختلف حالة سيراليون عن الحالات الأخرى. وتحث كوستاريكا المنظمات المالية الدولية على انتهاج منحى عريض القاعدة وشامل لتعزيز عملية إعادة الأعمار في ذاك البلد، بعد استعادة الديمقراطية التي ننشدها جميعا.

وانسجاما مع ملاحظتي هنا، تؤيد كوستاريكا مشروع القرار المعروض علينا، وتثق بأن تنفيذه سيسهم في عودة الحكومة الشرعية للرئيس كاباه دون إبطاء ونعرب له عن تأييدنا وإعجابنا الشديدين.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أشكر ممثل كوستاريكا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد دالغرين (السويد) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): إن الحالة الخطيرة في سيراليون مصدر قلق عالمي وتوجب على الأمم المتحدة ومجلس الأمن الاضطلاع بمسؤولياتهما الكاملة. ونؤيد بقوة ما ذكره الأمين العام لما كتب إليكم يا سيادة الرئيس، قائلا

> "إن ما ينطوي عليه الأمر هو مسألة كبرى تتعلق بالمبدأ، وهي أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إرساء الحكم الديمقراطي، القائم على أساس القانون واحترام حقوق الإنسان، يجب ألا تحبطها انقلابات غير شرعية" (S/1997/776)

تؤيد السويد بشدة الجهود الإقليمية، وخاصة جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لإعادة النظام الديمقراطي إلى نصابه سلميا، وحينما طلبت المنطقة بصوت واحد إلى مجلس الأمن أن يسهم في هذه الجهود بزيادة الضغط على قادة الانقلاب نالت تأييدنا الكامل.

ونعتقد أن الجهود التي قامت بها الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ستعزز من إمكانية تحقيق هدفنا المشترك وهو: أن تتخلى العصبة العسكرية الحاكمة عن السلطة وأن تفسح الطريق أمام عودة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا وعودة النظام الدستوري إلى سيراليون.

إن السويد بتصويتها لصالح مشروع القرار هذا، تريد أن تسهم في حل المشكلة بالوسائل السلمية، دون استخدام العنف العسكري ودون وقوع ضحايا بين المدنيين الأبرياء.

إن الجزاءات أداة مهمة متاحة لمجلس الأمن، واستخدامها يعني الاضطلاع بمسؤولية خطيرة، وهي مسؤولية لا تستهين بها السويد. وعلى وجه الخصوص، حينما نتناول الجزاءات الاقتصادية، يجب علينا أن نحرص على الحيلولة دون تعرض المدنيين الأبرياء للمعاناة مرتين: الأولى في ظل نظام غير شرعي ثم بعد

ذلك في ظل الجزاءات الدولية. يجب على المجلس أن يهتدي بالاعتبارات الإنسانية.

ويجب اتخاذ التدابير الملائمة للسماح بالمساعدة الإنسانية للوصول إلى من هم بحاجة إليها. وفي المباحثات التي سبقت قرار اليوم، اهتدت السويد بهذه الاعتبارات. والسويد تؤيد مشروع القرار المعروض علينا.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): مضت أربعة أشهر منذ أن أحاطت العصبة العسكرية بقيادة الرائد جوني كوروما بحكومة سيراليون المنتخبة ديمقراطيا. وبذا انتهكت بصورة فاضحة الإطار الذي أرسته اتفاقية أبيدجان، وعرضت عملية السلام للخطر في سيراليون، وهي العملية التي جهد المجتمع الدولي في صوغها. ومرة أخرة تستنكر اليابان هذا العمل. وتعرب اليابان عن قلقها العميق إزاء تهديد السلم والأمن الدوليين في المنطقة الذي أدى إليه هذا العمل من أعمال العنف ضد النظام الدستوري. وتعرب عن قلقها أيضا إزاء العنف وانتهاك الحقوق الإنسانية التي اقترفت ضد السكان المدنيين والأجانب، والآثار الإنسانية للانقلاب. والتدخل في توصيل المساعدة الإنسانية. وتواظب العصبة على تجاهل صوت المجتمع الدولي، كيما تجسد في البيانات الثلاثة التي أصدرها رئيس مجلس الأمن منذ الانقلاب. ونحث العصبة بشدة على اتخاذ الخطوات العاجلة للتخلي عن السلطة وإعادة النظام الدستوري إلى نصابه في سيراليون.

وأود أن أكرر تأييد اليابان لجهود أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وغيرها من دول المنطقة في حل الأزمة في سيراليون. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن امتنان حكومتي للجهود الدؤوبة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا للدخول في حوار مع العصبة وللتوصل إلى نتيجة سلمية للأزمة في سيراليون. وأود أيضا أن أعرب عن تأييد جهود الأمم المتحدة للوساطة ومساعي الممثل الخاص للأمين العام، السيد فرانسيس أوكيلو. ومن أشد دواعي الأسف أن العصبة لم تستجب لنداءات الحوار هذه بنفس روح التأييد المطلوبة. وتطلب اليابان إلى القادة العسكريين أن يضطلعوا بمسؤولية حل الأزمة وأن يشاركوا بحسن نية في الجهد الرامي إلى إيجاد تسوية عادلة للحالة الراهنة غير العادية.

ولما كانت العصبة الحاكمة قد أصمت آذانها باستمرار عن سماح صوت المجتمع الدولي، فإن من واجب هذا المجلس الآن أن يتصدى لتلك الحالة باتخاذ تدابير ملموسة كما ينص عليه مشروع القرار المعروض علينا. وأود أن أذكر بأن الغرض من هذه التدابير ليس معاقبة العصبة الحاكمة بقصد العقاب، وإنما هي محاولة من مجلس الأمن للوقوف مع المبادئ التي ينطوي عليها الموقف. إن هذه التدابير ما هي إلا وسيلة لإرغام النظام العسكري على الاستماع لصوت المجتمع الدولي وأن يعير انتباهه لنداءات مجلس الأمن بالتخلي عن موقعه لحكومة سيراليون المنتخبة انتخابا ديمقراطيا، وبذلك يعود النظام الدستوري إلى البلاد.

وفي نفس الوقت فإن اليابان تدرك تمام الإدراك إمكانية أن تسبب الجزاءات التي تحد من بيع النفط والمنتجات النفطية مزيدا من المشاق لشعب سيراليون. ويعالج مشروع القرار هذه المسألة بطريقتين: أولهما بالسماح باستثناءات معينة لأسباب إنسانية، وثانيهما بطلبه من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومختلف وكالات الأمم المتحدة وسائر المنظمات أن تحاول وضع ترتيبات مناسبة لتوصيل المساعدات الإنسانية. ويؤمل أن يحد تنفيذ هذه الأحكام من الآثار السلبية للجزاءات مع السكان المدنيين بأقصى ما يمكن. وإننا نتطلع إلى تلقي تقرير الأمين العام عن الحالة في سيراليون، ويهمنا ما يتضمنه من تقييم للأحوال الإنسانية هناك.

وفي ضوء العناصر التي ذكرتها باعتبارها عناصر أساسية، فإن اليابان تعتبر أن مشروع القرار المعروض علينا مناسب؛ ومن ثم فإن اليابان ستؤيده. وستظل اليابان تتابع التطورات في سيراليون عن كثب.

السيد العربي (مصر): إن مجلس الأمن يمارس اليوم مسؤولياته وفق أحكام الميثاق للمحافظة على السلم والأمن الدوليين ولحماية الشرعية. ففي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي وقّعت حكومة سيراليون والجبهة الثورية الموحدة اتفاقا للسلام في أبيدجان إيذانا ببداية مرحلة جديدة في سيراليون، مرحلة وفاق وطني ومصالحة وطنية تتيح للشعب السيراليوني بدء مرحلة جديدة من التنمية والسلام.

وقد زاد من آمالنا بعد ذلك عقد انتخابات رئاسية كنا نتابع تطوراتها في مجلس الأمن، وقد شهد المجتمع الدولي بحرية هذه الانتخابات ونزاهتها، وتوجت هذه الانتخابات بتقلد الرئيس أحمد تيجان كاباه حكم البلاد. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشادة بالدور التاريخي الذي قام به السفير جيمس جونا شخصيا عندما تولى الإشراف على الإعداد لعودة النظام الديمقراطي إلى سيراليون. إلا أن الانقلاب العسكري الذي وقع في أيار/ مايو الماضي مطيحا بحكم الرئيس كاباه وبالنظام الدستوري برمته أعاد عقارب الساعة إلى الوراء ولن أتعرض تفصيلا للآثار الإنسانية والاجتماعية العميقة التي تركتها هذه الانتكاسة على الشعب السيراليوني فالحقائق معروفة للجميع.

لقد اتخذت القارة الأفريقية موقفا حازما من الانقلاب خلال القمة الأفريقية الأخيرة في هراري، حيث رفضت الدول الأفريقية بشكل جماعي الاعتراف بالحكومة غير الشرعية وأدانت الانقلاب وقياداته وطالبت المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات فورية لاستعادة الشرعية ممثلة في الرئيس كاباه إلى الحكم وأيدت بشكل تام مساعي تجمع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس). إن هذا الموقف الجماعي من الدول الأفريقية يعتبر بلا شك نقطة تحول هامة في تاريخ أفريقيا الحديث.

ومن دواعي ارتياحنا وتقديرنا أن منظمة الايكواس ممثلة في اللجنة الخماسية الوزارية قد تبنت نهجا رائدا تدريجيا لمعالجة الأزمة في سيراليون تبدأ بالحوار وتتدرج إلى ممارسة كافة الضغوط الممكنة على قادة الانقلاب حتى يذعنوا لإرادة شعبهم وإرادة المجتمع الدولي ويتخلوا عن السلطة للحكومة الشرعية المنتخبة ديمقراطيا. كل ذلك يوضح بجلاء أن هناك موقفا أفريقيا جماعيا جديدا قد تبلور تجاه وقوع انقلابات عسكرية في دول القارة وهو بالتأكيد توجه يجب على الأمم المتحدة دعمه وتكريسه وتأييده.

يعكس مشروع القرار المطروح على المجلس اليوم إرادة دولية نأمل أن يتفهم قادة الانقلاب أبعادها وجديتها وأن يدركوا تصميم المجتمع الدولي على تنفيذها وأن يغتنموا فرصة اجتماع (الإيكواس) الذي يبدأ غدا في أبوجا ليظهروا تجاوبا حقيقيا وجادا مع اللجنة الوزارية الخماسية لإيجاد تسوية سلمية لهذه الأزمة، كما يمثل مشروع القرار إطارا عمليا للتعاون المرجو بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية في إطار الفصل الثامن من الميثاق.

خلال مرحلة التفاوض على مشروع القرار طرحت عدة آراء وعدة أفكار لتحديد إطار زمني لسريان الإجراءات المنصوص عليها في مشروع القرار. وتؤيد مصر الأفكار الرامية إلى تحديد أجل زمني لنظام العقوبات الحالي وإكسابه المرونة المطلوبة لمواجهة مختلف الحالات التي تستدعي فرض العقوبات. ونأمل أن يقوم المجلس بمراجعة شاملة لنظام العقوبات الراهنة بصفة عامة بحيث تأخذ في الحسبان ما اعتمدته الجمعية العامة مؤخرا في إطار خطة للسلام حول هذا الموضوع، فالمجلس لا يجب أن يعمل في إطار مخالف لما تقره الجمعية العامة من مبادئ وقواعد عامة.

إن وفد مصر على اقتناع كامل بأن دول الإيكواس ستنظر بدقة في الاستثناءات التي تضمن وصول الإمدادات الإنسانية والأدوية إلى داخل سيراليون ويأمل وفد مصر أن يسفر التنسيق الوثيق بين دول الإيكواس والأمم المتحدة في هذا الصدد وتكثيف التعاون بينهما وبين المنظمات والوكالات الإنسانية الدولية المختلفة لتقديم المساعدات الإنسانية لشعب سيراليون لتخفيف معاناته من جراء الحظر الوارد في القرار.

إن مصر تؤيد تأييدا كاملا ما ورد في الفقرة ١٨ من المنطوق التي تهيب بالمجتمع الدولي تقديم المساعدة الفنية الممكنة لدول الإيكواس لتمكينها من القيام بمسؤوليتها في هذا الصدد على النحو الأكمل، ونأمل أن تكون هناك استجابة دولية فعالة لهذا النداء. أخيرا أكرر دعم مصر وتأييدها لمشروع القرار.

السيد سواريس (البرتغال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تؤيد البرتغال تأييدا كاملا أهداف مشروع القرار المطروح على المجلس. والتدابير التي يتضمنها تسعى إلى عكس مسار الحالة التي أسفر عنها الانقلاب غير القانوني في سيراليون، وإلى الاستعادة السلمية، للحكم الديمقراطي، والنظام الدستوري، واحترام حقوق الإنسان.

وبمقتضى الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، الذي يتوخى استخدام الترتيبات الإقليمية لإعمال قرارات المجلس، فقد خولت الجماعة الاقتصادية لدول غرب

أفريقيا (إيكواس) بكفالة التنفيذ الصارم لأحكام مشروع القرار المشار إليها في الفقرة ٨ من المنطوق.

ونفهم أن مشروع القرار يسعى إلى استعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا في سيراليون بالسبل السلمية. إننا نفهم هذه العقوبات على أنها أداة سياسية تستهدف جعل العصبة الحاكمة تتبين أن المجتمع الدولي لا ينظر إلى أعمالها غير القانونية بلا مبالاة. فهذه العقوبات مصممة لعقاب أولئك الذين يرفضون، بصفة مستمرة، الامتثال لقواعد الديمقراطية. وهي ليست موجهة ضد شعب سيراليون، وهو الشعب الذي نريد أن نحميه باعتمادنا لمشروع القرار هذا.

ونرى أن هناك جانبا هاما جدا من جوانب مشروع القرار هذا. وقد أيدنا إدراج ذلك الجانب، وهو الحاجة إلى إنشاء الآليات الواجبة لتوفير المساعدة الإنسانية ولضمان وصولها بأمان إلى السكان الذين خصصت لهم.

وتشغلنا للغاية محنة اللاجئين والمشردين، وينبغي للأمم المتحدة، والمنظمات الأخرى ذات الصلة، أن تواصل كفالة رفاه أولئك المتأثرين بالأزمة.

وبطبيعة الحال، فإن الأزمة في سيراليون مقلقة في حد ذاتها نظرا لاغتصاب النظام الدستوري. إلا أنها أيضا عامل يبعث على زعزعة الاستقرار في المنطقة. وبخاصة بالنسبة للبلدان المجاورة مثل ليبريا، حيث تجري المحاولات لإقرار عملية المصالحة الوطنية التي لا تزال هشة.

والمجتمع الدولي، من خلال مشروع القرار هذا، ومن خلال أنشطة إيكواس والمنظمات الأخرى، يدلل على استعداده للمساعدة في حل الأزمة في سيراليون بالسبل السلمية. ونحث العصبة الحاكمة العسكرية على الانصياع لإرادة المجتمع الدولي والاستجابة بشكل إيجابي عن طريق التخلي عن استيلائها غير الشرعي على السلطة. ويجب عليها أن تستأنف المفاوضات بحسن نية لكي تمهد الطريق أمام استعادة الحكم الديمقراطي والنظام الدستوري في سيراليون.

السيد تشن هواصن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): إن الحالة الراهنة في سيراليون أمر لا يريد المجتمع الدولي أن يراه. فقد تسببت في معاناة شديدة لشعب سيراليون.

منذ أيار/مايو الماضي، نظر مجلس الأمن في عدة مناسبات في مسألة سيراليون. وقد أصدر ثلاثة بيانات رئاسية واستمع مرتين إلى إيجاز من وزراء خارجية الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وأثناء هذه الفترة، بذلت منظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جهود وساطة عديدة.

والوفد الصيني، شأنه شأن سائر أعضاء المجلس، قلق إزاء التغيرات في الحالة في سيراليون ويشعر بتعاطف شديد مع شعب ذلك البلد لما يلاقيه من معاناة. ونحن نقدر جهود وساطة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وندعمهم وندعم جهودهم الرامية إلى حل المشاكل في سيراليون بالوسائل السلمية.

لقد انتهجت الصين على الدوام نهجا حذرا إزاء العقوبات. ونأمل أن تؤدي التدابير الواردة في مشروع القرار المعروض علينا إلى تسوية مبكرة وسلمية لمسألة سيراليون وأن لا تتسبب في أية صعوبات إنسانية لذلك الشعب. وعلى أساس هذه الاعتبارات، وانطلاقا من احترام بلدان أفريقيا ورغبتها في إيجاد تسوية مبكرة لمسألة سيراليون، ستصوت الصين لصالح مشروع القرار.

السيد كابرال (غينيا - بيساو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يسر وفدي أن يكون بين ظهرانينا اليوم ممثلون شرعيون لحكومة سيراليون - وهي حكومة انتخبت ديمقراطيا من خلال عمليات اعترفنا ورحبنا بها جميعا، وتابعها المجتمع الدولي من البداية حتى النهاية.

لن أتناول الظروف التي دفعت مجلس الأمن اليوم إلى مناقشة مسألة سيراليون. وسأقتصر، شأني شأن سائر أعضاء المجلس، على ملاحظة أن العملية الديمقراطية في سيراليون قطعت بوحشية في ٢٥ أيار/مايو، عقب انقلاب عسكري قامت به العصبة الحاكمة العسكرية.

لم يتردد المجتمع الدولي ولو لدقيقة واحدة. فقد حشد لإدانة الانقلاب دون لبس وطالب بعودة النظام الدستوري وإعادة حكومة الرئيس كاباه دون أية شروط.

وقد ميزت العصبة الحاكمة العسكرية نفسها بارتكاب فظائع ندينها، بانتهاك حقوق الإنسان على نحو منهجي وبالإقدام على أعمال تتعارض مع أبسط حقوق الإنسان. وهذا هو سبب إعرابنا اليوم هنا بوضوح عن تضامننا مع شعب سيراليون ورفضنا مرة أخرى أية سياسة من سياسات الأمر الواقع.

وقد بيَّن مجلس الأمن حتى الآن، في ثلاثة بيانات رئاسية، بوضوح أنه يرفض ممارسة السلطة السياسية بالقوة. وأعلن المجلس أنه يؤيد استعادة النظام الدستوري في سيراليون وقال بصورة ثابتة إنه مستعد للنظر في تدابير مناسبة لإحلال النظام الدستوري في سيراليون وإعادته إليها.

واليوم، يُطلب إلينا أن نلبي، من خلال إجراءات عملية، النداء الذي وجهه إلينا شعب سيراليون. وهذا نداء استغاثة لأن أبناء ذلك البلد عندما طُلب إليهم قبل ١٨ شهرا تقريبا التعبير عن أنفسهم بحرية لأول مرة، اختاروا بالإجماع الرئيس كاباه لقيادة ذلك البلد وتوجيه مصير وطنهم.

في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الثالث والثلاثين، المعقود في هراري في حزيران/يونيه، أدانت المنظمة رسميا الانقلاب العسكري. وأشارت إلى أن عهد الانقلابات العسكرية ولى منذ زمن بعيد وأنه من غير المقبول أن يقرر العسكر القيام بانقلاب من أجل ادعاء الحق في قيادة بلدهم ضد رغبات الشعب، كما عبر عنها بحرية من خلال صناديق الاقتراع.

وقد ميزت حكومة الرئيس كاباه نفسها منذ تسلمها السلطة بنهج ديمقراطي، إلى حد أن الرئيس وحكومته ناضلا لتنفيذ سياسات مصالحة وطنية تضم جميع القوى الهامة والأحزاب السياسية في ذلك البلد، بغية إنشاء أسس منيعة للديمقراطية وتمكين الشعب من ممارسة السلطة.

لسوء الطالع، لم تكن جميع هذه الجهود حاسمة. فقد ذهبت حكومة الرئيس كاباه إلى أبيدجان حيث وقَّعت اتفاقا قبلت فيه بعض مطالب المعارضة. وكان الغرض من هذا الاتفاق هو تشكيل إطار سياسي وقانوني لتعزيز الديمقراطية في سيراليون. ورحب المجتمع الدولي، من خلال رئيس مجلس الأمن، بهذا الاتفاق، الذي حرك الآمال بأن هذا سيكون نقطة بداية لعهد جديد في سيراليون - عهد سلام ومصالحة وطنية وديمقراطية. لسوء الطالع، حطم مرتكبو الانقلاب آمال شعب سيراليون.

وتمشيا مع روح التضامن بين شعوبنا، لم تدخر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا جهدا في المساعدة على إعادة الديمقراطية إلى ذلك البلد الشقيق. فعقب الاجتماع الوزاري الذي عقد في كوناكري في ٢٦ حزيران/ يونيه، شُكلت لجنة من أربعة وزراء خارجية - وزراء خارجية ساحل العاج وغانا وغينيا والنيجر، وفيما بعد ليبريا - لتنفيذ القرارات التي اتخذت في ذلك الاجتماع من خلال البحث المستمر عن طرق ووسائل لإجراء مفاوضات مع الانقلابيين، لأن المفاوضات لم تَنح جانبا أبدا أثناء هذه العملية. وأعتقد أنه ينبغي لنا هنا أن نشدد على تفاني وتصميم هذه البلدان الخمسة التي، كما قلت سابقا، لم تدخر أي جهد للتفاوض بشأن تسوية تكون مقبولة للجميع.

واستقبل مجلس الأمن مرتين - في ١١ تموز/يوليه و ١٩ أيلول/سبتمبر الماضي - وفدا برئاسة وزراء خارجية ساحل العاج وغانا وغينيا - بيساو وليبريا والنيجر. ولم يحضر هؤلاء فقط من أجل الإعراب لأعضاء المجلس عن قلقهم إزاء خطورة الأزمة السائدة في سيراليون بل ليذكِّروا المجلس أيضا بالتزاماته المنبثقة من الميثاق، أي التزاماتنا بالدفاع عن المبادئ التي كررها الأمين العام في رسالته الموجهة إلى المجلس، والمؤرخة ٧ تشرين الأول/أكتوبر.

إننا نشعر بأن اجتماع اليوم يتجاوب مع حاجتنا للإسهام في البحث عن سلام عن طريق المفاوضات. رغما عن هذا، فإن الرفض العنيد من جانب العصبة العسكرية للتخلي عن السلطة وقبول عودة النظام الدستوري إلى نصابه، بالرغم من جهود المجتمع الدولي وخاصة لجان الوساطة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإكواس)، يرغمنا مرة أخرى اليوم على الإعراب عن استنكارنا الشديد. ونحن نؤمل في اتخاذ الخطوات التي ستشكل ردا واضحا على هذا الرفض العنيد.

إن فشل المفاوضات التي تمت في أبيدجان في ٢٩ تموز/يوليه بين لجنة الوساطة والعصبة ليدلل مرة أخرى على أن أعضاء العصبة ليسوا مستعدين للتعاون بنية

طيبة في إيجاد الظروف التي تسمح بعودة النظام الدستوري الذي أعني به عودة الرئيس كاباه، وهو رئيس منتخب ديمقراطيا، إلى قيادة بلاده.

واليوم وقد أخذ المجلس علما بالرفض العنيد وفي ضوء المراوغة التي شهدناها - وهنا نأخذ في الاعتبار بيان القمة لرؤساء دول الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس)، الذي عقد في أبوجا في ٢٨ و ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٧ - قرر المجلس أن يساعد الجهد دون الإقليمي الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) التي ترفض مرة أخرى وبصورة قاطعة أي قرار للسماح بالتخليد الباطل للسلطة غير الشرعية عقب الانقلاب الذي اقترفه الانقلابيون في أيار/مايو، وأن تسهم في إعادة النظام الدستوري إلى نصابه في تلك البلاد، عن طريق العمل الحازم والمناسب.

وفي ضوء هذه الاعتبارات والمناقشات العديدة التي قمنا بها في مجلس الأمن حول هذا الموضوع، تجد غينيا - بيساو اجتماع اليوم مواتيا في توقيته وضروريا ومناسبا كلية. ويعكس مشروع القرار المعروض أمامنا شواغلنا ويقدم التعبير الصريح عن إرادتنا وتصميمنا اللذين نستشعرهما للعمل على تكريس السلام في سيراليون عن طريق المفاوضات، قطعيا، ولكن إلى جانب ذلك عن طريق مشروع قرار سيذكر العصبة بأنه يجب عليها أن تصل إلى حل وسط وأن تستمع إلى صوت المنطق.

نحن نؤمل أن مشروع القرار الذي نحن على وشك اعتماده سيكون إعرابا واضحا عن تصميمنا. ونؤمل أن العصبة العسكرية في فريتاون لن تفسره على أنه مجرد بيان آخر من مجلس الأمن مثل تلك البيانات التي صدرت هنا في الماضي. وكما قلنا إنها مناشدة للمنطق ومناشدة للمفاوضات ومناشدة لعودة حكومة الرئيس كاباه المنتخبة ديمقراطيا إلى الحكم وعودة السلام الذي تشتد رغبة سكان سيراليون إليه.

وبطبيعة الحال إننا نعتمد بشيء من التردد مشروع قرار يفرض جزاءات على سيراليون. نحن أيضا، مثل بعض الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، منشغلون بصدد الآثار الإنسانية التي يمكن أن تؤثر على السكان الأبرياء الذين، كما قلت آنفا، يعانون من قبل من فظائع قوة لا تظهر أي احترام لمعظم المبادئ الإنسانية الأولية. وعلى الرغم من هذا، أعتقد أن شعب سيراليون سيتفق معنا في أن يحاول من جديد، عن طريق هذه الجزاءات، أن يقدم المساعدة لها وأن يكونوا مستعدين لقبول هذه التضحيات الإضافية اعتبارا بأن الجزاءات ستساعد في إحداث عودة سريعة للسلام والديمقراطية، كما نؤمل فيه.

وهنا أود أن أشيد بالبلدان الأفريقية الأعضاء بلجنة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإيكواس) والذين شاركوا بلا كلل في هذا الجهد الجماعي الذي يطلب إلينا مجلس الأمن اليوم أن ننضم إليه. أود أن أشكرهم على وجه الخصوص لموافقتهم على تقبل مئات الآلاف من اللاجئين على النحو الكريم الذي هو تقليد في أفريقيا في وقت نعرف فيه أن هذه البلدان، ألا وهي غينيا، وساحل العاج، وحتى ليبريا، تواجه فيه صعوبات اجتماعية واقتصادية. إني لأعتقد أن هذا هو تعبير عن التضامن الأفريقي وأنه لا مجال للشك في أن دور المجتمع الدولي سيكون إتاحة كل مساعدة تجاه ممارسة هذا التضامن الأفريقي، كما جاء في مشروع القرار الذي نحن بصدد اعتماده. هذا هو أملنا الشديد.

وأود أن أقول إن وفدي سيصوت في صالح مشروع القرار لأنه تعبير عن استنكارنا للانقلاب العسكري وإعراب لا غموض فيه عن رفض المجتمع الدولي، ومجلس الأمن بوجه خاص، للحقائق المفروضة. إننا نرفض أن نقبل أن باستطاعة جماعة عسكرية أن تستولي على السلطة بالقوة وأن تهدم عملية ديمقراطية كانت هي التعبير الحر عن رغبات شعب بأكمله.

السيد ريتشاردسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أن أشكر أعضاء المجلس على كلماتهم الرقيقة بشأن رياسة الولايات المتحدة الأمريكية للمجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر.

تؤيد الولايات المتحدة الأمريكية بقوة مشروع القرار هذا الذي يوضح أنه يجب على النظام العسكري غير الشرعي في سيراليون أن يتنحى عن السلطة.

لقد عانى شعب سيراليون كثيرا خلال ست سنوات من الثورة والإرهاب الداخلي من جانب الجبهة المتحدة الثورية. وحاول الرئيس كاباه جاهدا، وبمعاونة الأمم المتحدة، أن يجد طريقا إلى إنهاء هذا النزاع وإلى تأسيس حكومة مثلت كل شعب سيراليون بطريقة عادلة وأمينة.

ولكن في شهر أيار/مايو استولى المجلس الثوري للقوات المسلحة والجبهة المتحدة الثورية على السلطة. وبضربة واحدة رفضوا جهود مواطني سيراليون والكثير من أمم أفريقيا الأخرى التي استهدفت الخروج من حلقة الإضعاف، حلقة الحكم بالعنف.

لقد رفض شعب سيراليون أن يقبل حكومة العصبة. والولايات المتحدة الأمريكية معجبة بالتزام الشعب بالديمقراطية في الوقت الذي تستنكر فيه بنفس الدرجة إساءة العصبة للسلطة، خاصة إطاحتها بديمقراطية ناشئة وانتهاكاتها الخطيرة لحقوق الإنسان.

وإذ تصوت الولايات المتحدة الأمريكية لصالح مشروع القرار، تنضم إلى مواطني سيراليون والأعضاء الآخرين للمجلس في المطالبة بالعودة الفورية لحكومة الرئيس كاباه المنتخبة ديمقراطيا. ويوضح مجلس الأمن بمشروع القرار هذا رغبته في ممارسة صلاحياته للإنفاذ بموجب الفصل السابع من فصول ميثاق الأمم المتحدة في خدمة هذا الهدف.

وبمشروع القرار هذا وبما يتفق مع الفصل الثامن من فصول ميثاق الأمم المتحدة ينضم مجلس الأمن أيضا إلى جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الإكواس) في محاولة تسوية الأزمة كما فعلت الإكواس بنجاح في ليبريا المجاورة. إننا نشيد بجهود لجنة الخمس دول التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وهي نيجيريا وساحل العاج وغانا وغينيا وليبريا بالإضافة إلى جهد المبعوث الخاص للأمين العام الذي يستهدف الوصول إلى إعادة الديمقراطية سلميا.

ويصوت مجلس الأمن اليوم من أجل دعم خطة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن سيراليون بتدابير ملموسة: الجزاءات. وقد جرى انتقاء هذه الجزاءات بعناية: منع توريد الأسلحة والمنتجات النفطية، وفرض قيود على سفر أفراد العصبة الحاكمة وأسرهم. ويطلب مشروع القرار إلى جميع الدول التعاون في تطبيق هذه التدابير ويأذن للجماعة الاقتصادية، عند الاقتضاء ووفقا للمعايير الدولية المطبقة، بتفتيش السفن الداخلة إلى سيراليون، لكفالة الامتثال للقرار.

ومشروع القرار يفرض قيودا على شحنات الغذاء أو الدواء أو غيرها من الاحتياجات الأساسية. وهو يتضمن أحكاما لإجراء استعراض منتظم لتنفيذ الجزاءات وأثرها. لقد صُممت هذه الجزاءات بحيث تؤثر أشد تأثير على العصبة الحاكمة غير الشرعية في سيراليون، وتفرض في الوقت نفسه أخف عبء على السكان المدنيين.

ورأى بعض أعضاء المجلس أنه ينبغي أن يكون لهذه الجزاءات تاريخ ينتهي مفعولها فيه. إن تحديد هكذا تاريخ سيتطلب من المجلس الموافقة من جديد على الجزاءات لدى انتهاء مدتها. وسيتسبب بالتشكيك في النوايا المقبلة للمجلس. كما سيزرع الريبة في نفوس الموردين وغيرهم بشأن إمكانية حصول انقطاع في تطبيق الجزاءات. وأهم ما في الأمر هو أن من شأن تحديد تاريخ انتهاء، فلنقل مدته ستة أشهر، أن يشجع العصبة الحاكمة في فريتاون على محاولة اللجوء إلى التصلب أملا منهم في أن يغير العالم موقفه بعد ستة أشهر ويوم، فيغنيهم عن تغيير موقفهم.

ومن شأن الدعوة التي أطلقتها بعض الدول الأعضاء للقبول بأقل من الامتثال الكامل في أنظمة جزاءات أخرى، أن يزيد على هذا الأمل الخسيس أملا. وسيكون مأساويا لو حمل هذا الأمر العصبة الحاكمة على اتخاذ قرار خاطئ. ولهذا السبب تعتقد الولايات المتحدة أن النهج الذي يأخذ به المجلس يجب أن يقرره الامتثال لا التواريخ.

ويوضح مشروع القرار كيف يمكن للعصبة الحاكمة إنهاء هذه الجزاءات: عن طريق إعادة حكومة سيراليون الشرعية. كما أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمبعوث الخاص للأمين العام مستعدان للتوسط. إن الطريق واضح. وسيراليون قادرة على العودة إلى الاضطلاع بالمهمة الملحة المتمثلة في تحقيق المصالحة الوطنية والتنمية الاقتصادية. ونحن نطلب إلى الضباط العسكريين في فريتاون أن يجروا لقاءات مع الوسطاء هذا الأسبوع في أبوجا، وأن يتوصلوا إلى تسوية متفاوض بشأنها، وأن ييسروا استعادة النظام الدستوري والحكومة المنتخبة ديمقراطيا.

ولهذا السبب تؤيد الولايات المتحدة تأييدا قويا مشروع القرار هذا الذي يبين بوضوح أنه يجب على النظام العسكري غير الشرعي في سيراليون التنحي. ولهذا السبب سيُبقي مشروع القرار هذا على فرض الجزاءات إلى حيث قيامهم بذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا لشيلي.

في ٢٥ أيار/مايو وقع انقلاب عسكري أطاح برئيس سيراليون المنتخب ديمقراطيا. ولم يتأخر المجتمع الدولي عن شجب هذه الحالة وإدانتها؛ وقد أتى رد فعله على ثلاثة صعد في الوقت نفسه، وهو أمر بات مؤخرا يميز العمل الدولي في ما يتعلق بالأزمات في أفريقيا: على الصعيد دون الإقليمي، عبر الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا؛ وعلى الصعيد الإقليمي؛ عبر منظمة الوحدة الأفريقية؛ وعلى الصعيد الدولي، عبر مجلس الأمن الدولي.

والقرار بضرورة اتخاذ الإجراء اللازم اتخذ، ابتداء، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. إذ أدانت قمة هراري الانقلاب العسكري إدانة شديدة. واتخذ أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من جهتهم، تدابير للعودة بالحالة إلى ما كانت عليه، فلجأوا أولا إلى الوسائل السلمية سعيا منهم إلى تحقيق إعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا. لكن العصبة الحاكمة العسكرية، لم توافق، لسوء الحظ، حتى على الجلوس على طاولة المفاوضات على مستوى مناسب، بغية تحقيق انتقال سلمي إلى النظام الدستوري. وعليه، أضطرت الجماعة الاقتصادية إلى اتخاذ تدابير في نهاية آب/أغسطس تجعل العصبة الحاكمة تفهم الحالة التي هي فيها. والآن طلبت الجماعة الاقتصادية، عن طريق اللجنة الخماسية التابعة لها، أن يدعم مجلس الأمن الإجراءات التي تتخذها.

واستفاد مشروع القرار المعروض علينا والذي كان قد بدأ يتبلور، من المشاورات التي أجرتها الدول المهتمة، لا سيما أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وحكومة سيراليون الشرعية نفسها. وقد تخلل هذا العمل انسجام كامل، وتمكن المجلس من التدخل على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي بما يحقق المنفعة للجميع. وأعتقد أن الطريقة التي أعد فيها مشروع القرار هذا هامة جدا، وكذلك الحال بالنسبة إلى مضمونه، وهو أمر ركز عليه جميع المتكلمين.

وينبغي لنا أن نعترف بأن الاجتماع الوزاري لمجلس الأمن المكرس للحالة في أفريقيا أولى الأولوية لنوع العلاقة التي ينبغي أن تسود بين المجلس والصعيد الإقليمي.

سنعتمد مشروع قرار كان موضوع مشاورات مطولة ومكثفة، ويُعزى السبب في ذلك إلى طبيعة التدابير التي يتضمنها. وتلقينا معلومات قيمة من إدارة الشؤون الإنسانية أفادت أن انقلاب أيار/مايو أدى إلى سلسلة من العواقب الإنسانية الوخيمة لم تنته فصولها بعد. وهي تشمل تشريد السكان، وتدهور الحالة الصحية، والغذائية، وانهيار الخدمات الأساسية. وفي هذه الأثناء، ظلت الاحتياجات الإنسانية تتعاظم. ويهدف مشروع القرار هذا إلى تغيير هذه الحالة عن طريق تغيير حالة البنية التحتية الإنسانية في سيراليون اليوم.

ومن المهم التشديد على أن مجلس الأمن يتحرك بصورة متزايدة نحو فرض عقوبات على القادة لا على السكان الأبرياء. ويتضمن مشروع القرار هذا في الوقت نفسه، مفهوم الاستعراض الدوري للحالة الإنسانية في سيراليون، بما في ذلك استعراض أثر العقوبات.

ويبدو لنا أن من الأهمية بمكان أن تواصل الأمانة العامة للأمم المتحدة تنسيق أنشطتها مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشكل وثيق فيما يتعلق بالأثر الإنساني الناجم عن هذه الجزاءات، نظرا لوجود اتفاق مؤداه أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تُقدم توصيات تطبق في هذا الصدد.

وسيعتمد مجلس الأمن اليوم مشروع قرار أعد في شكل يكفل تخلي العصبة الحاكمة العسكرية في سيراليون عن الحكم. ونحن نتخذ كل خطوة ممكنة من شأنها كفالة عدم تسبب هذه التدابير بأذى لا لزوم له يلحق بالأبرياء، إلا أنه يجب ألا يغيب هدفنا السياسي عن ناظرينا، وهو حمل العصبة الحاكمة العسكرية في سيراليون على التنحي عن الحكم والسماح بإعادة الحكومة المنتخبة ديمقراطيا.

نأمل في أن يدرك أفراد العصبة الحاكمة غير الشرعية أن المجتمع الدولي ليس مستعدا للقبول بالانقلابات. وينبغي لهم أن يسلموا مسؤولياتهم إلى شعب سيراليون الذي حرموه من حكومته الشرعية ومن التضامن الإقليمي والمساعدة الدولية الضرورية للخروج من حالة التخلف، وهو أمر لا غنى عنه لذلك البلد.

ختاما، أود أن أقتبس مما قاله الأمين العام في الرسالة التي وجهها إلى رئيس مجلس الأمن عندما شرح معنى العمل الذي نقوم به اليوم:

"إن ما ينطوي عليه الأمر هو مسألة كبرى تتعلق بالمبدأ، وهي أن الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إرساء الحكم الديمقراطي، القائم على أساس القانون واحترام حقوق الإنسان، يجب ألا تحبطها انقلابات غير شرعية." (S/1997/776، الصفحة ٢)

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا للمجلس. أطرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1997/777.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون: الاتحاد الروسي، البرتغال، بولندا، جمهورية كوريا، السويد، شيلي، الصين، غينيا - بيساو، فرنسا، كوستاريكا، كينيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١١٣٢ (١٩٩٧).

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠